العرب
السبت 2019/10/26
السنة 42 العدد 11509

الولايات المتحدة تتحرك لحماية حقول النفط السورية

واشنطن تتدارك خطأ ترامب بالإبقاء على قوات في مناطق الأكراد

يضيف إعلان الولايات المتحدة عن إرسالها لقوات جديدة إلى شمال شرق سوريا المزيد من التعقيدات حول مصير منطقة الإدارة الذاتية الكردية التي انسحب الأكراد من جزء كبير منها وما إذا كانت ستبقى تحت نفوذ أميركي أو ستتحول إلى منطقة تتحكم روسيا في مستقبلها. وعلى الرغم من أن حماية مواقع النفط من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية هو السبب المعلن لإرسال قوات أميركية، إلا أن محللين ذهبوا إلى القول إن هذه الخطوة تأتي لتصحيح خطأ الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب الكامل من سوريا والذي عارضه شقّ كبير من القادة العسكريين الأميركيين.

ترتيبات أميركية جديدة

دمشق – أرسلت موسكو الجمعة تعزيزات عسكرية إضافية إلى مناطق في شمال شرق سوريا الحدودية مع تركيا، وذلك غداة إعلان واشنطن في خطوة مفاجئة إرسال قوات جديدة إلى مناطق سيطرة الأكراد لحماية حقول النفط.

وقال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر الجمعة إن الولايات المتحدة ستعزز وجودها العسكري في سوريا لمنع مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من الاستيلاء على حقول النفط وإيراداتها.

وأضاف إسبر خلال مؤتمر صحافي في حلف شمال الأطلسي "ستبقي الولايات المتحدة على وجود مخفض في سوريا لمنع وصول الدولة الإسلامية إلى إيرادات النفط".

وكشف أن الخطوات ستشمل "بعض قوات المشاة المجهزة بمعدات ميكانيكية" في دير الزور، منطقة النفط في سوريا شرقي نهر الفرات.

وكانت القوات الأميركية انسحبت من نقاط عسكرية عدة حدودية مع تركيا كانت تتواجد فيها في محافظتي حلب (شمال) والحسكة (شمال شرق)، ما اعتبر ضوءا أخضر لأنقرة لتنفيذ هجوم على الأكراد في التاسع من أكتوبر.

مارك إسبر

سنبقي على وجود في سوريا لمنع وصول داعش إلى النفط

ولجأ الأكراد بدورهم إلى النظام السوري فتوصلوا إلى اتفاق معه نُشرت بموجبه قوات في مناطق كانوا يسيطرون عليها، بينما أبرمت تركيا اتفاقا مع روسيا، حليفة النظام، سمح لهذه الأخيرة بدورها بنشر قوات في مناطق انسحب منها الأكراد.

لكن وزارة الدفاع الأميركيّة أعلنت الخميس أنّها تخطط لتعزيز وجودها العسكري في شمال شرق سوريا لحماية حقول النفط.

وتقع أبرز حقول النفط في شمال شرق وشرق سوريا (في محافظتي دير الزور والحسكة)، وبالتالي ليست موجودة في المناطق ذاتها التي انسحب منها الأميركيون أو التي شهدت معارك بين القوات التركية والفصائل السورية الموالية لها من جهة وقوات سوريا الديمقراطية التي تعتبر وحدات حماية الشعب الكردية أبرز مكوناتها.

وفي قرار مفاجئ الخميس، أعلن مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية أنّ "الولايات المتّحدة ملتزمة بتعزيز موقعها في شمال شرق سوريا بالتنسيق مع شركائنا في قوّات سوريا الديمقراطيّة، عبر إرسال دعم عسكري إضافي لمنع حقول النفط هناك من أن تقع مجدّدًا بيَد تنظيم الدولة الإسلامية أو لاعبين آخرين مزعزعين للاستقرار".

وقبل ساعات من الإعلان الأميركي، أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي في لقاء مع صحافيين أن ترامب أكد له في اتصال هاتفي أن الأميركيين "سيبقون هنا فترة طويلة"، مشيرا إلى أنه ناقش مع "الجهات العسكرية الأميركية تموضعها من جديد في مناطق معينة".

وكتب الباحث في معهد الأمن الأميركي الجديد نيكولاس هيراس على موقع "تويتر"، "أظن أن قيادة قوات سوريا الديمقراطية قررت أنه من الأفضل أن تبقى في فريق الولايات المتحدة على أن تركع للأسد عبر روسيا". لكن يبقى السؤال بالنسبة إليه "ما الذي سيحصل للمنطقة الحدودية؟".

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعلن في الخامس من الشهر الحالي قراراً بسحب قواته من مناطق سيطرة الأكراد الذين قاتلوا على مدى سنوات تنظيم الدولة الإسلامية بدعم أميركي. وبعد ما اعتبروه تخليا من واشنطن عنهم، لجأ الأكراد إلى دمشق لمواجهة التدخل التركي في مناطق سيطرتهم، وتم التوصل إلى اتفاق انتشرت إثره قوات النظام في مناطق حدودية عدة، أبرزها مدينتا منبج وكوباني ومحيط بلدتي تل تمر وعين عيسى.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان الجمعة بدخول قافلة جديدة لقوات النظام مؤلفة من عشرات الآليات إلى منطقة كوباني وانتشارها قرب الحدود.

وأفاد مدير المرصد السوري رامي عبدالرحمن بوقوع اشتباكات مستمرة منذ الخميس قرب تل تمر بين الفصائل الموالية لأنقرة من جهة وقوات سوريا الديمقراطية والجيش السوري من جهة ثانية.

وأرسلت روسيا الجمعة إلى مناطق حدودية بين سوريا وتركيا تعزيزات بنحو 300 عسكري إضافي كانوا منتشرين سابقا في الشيشان، في إطار اتفاقها مع تركيا.

وأكدت وزارة الدفاع الروسية أن نحو 300 عنصر من الشرطة العسكرية الروسية "كانوا منتشرين سابقاً في جمهورية الشيشان وصلوا إلى سوريا للقيام بعمليات خاصة".

وستعمل هذه العناصر على ضمان سلامة المدنيين وتقديم المساعدة للقوات الكردية في عمليات الانسحاب مما تسميه أنقرة "المنطقة الآمنة" الممتدة بعمق 30 كيلومترا وطول 440 كيلومترا على الحدود التركية-السورية.

وبموجب اتفاق بين أنقرة وموسكو في منتجع سوتشي في روسيا، بدأت القوات الروسيّة منذ الأربعاء، تسيير دوريّاتها في المناطق الشماليّة قرب الحدود مع تركيا.

وينص اتفاق سوتشي على أن تتراجع القوات الكردية بعمق ثلاثين كلم على طول الحدود البالغ 440 كلم. ويعني تنفيذ هذا البند أن على القوات الكردية، التي لا تملك أفضلية عسكرية وغير قادرة على المقاومة، التخلي عن السيطرة على بعض المدن الرئيسية.

وتبدّد حلم الأكراد بالإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا نهائيا بعد توقيع أنقرة وموسكو مساء الثلاثاء اتفاقا يتيح للطرفين فرض السيطرة على مناطق قريبة من الحدود مع تركيا، وينص على ضمان انسحاب القوات الكردية منها.

وانتظر الأكراد أن يكون لتضحياتهم في قتال تنظيم الدولة الإسلامية وتمكنهم من القضاء عليه بشكل كبير بدعم من التحالف الدولي بقيادة أميركية، ثمن في المقابل، لكن عوض دعم مشروعهم السياسي، بدأت الولايات المتحدة بالانسحاب من سوريا، واضعة بذلك حدا لطموحات الأقلية الكردية في سوريا بالحكم الذاتي.

ويُحيي إرسال الولايات المتحدة لقوات جديدة، ولو منخفضة العدد، آمال الأكراد مجددا في الحكم الذاتي للمناطق الكردية.

وعلى الرغم من السبب المعلن بشأن تواجد القوات الأميركية في المناطق الكردية الغنية بالنفط هو عدم وصول تنظيم الدولة إلى إيرادات النفط إلا أن مراقبين ذهبوا إلى أبعد من ذلك واعتبروا القرار تصحيحا لأخطاء الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب الكلي والمفاجئ.

ويعقّد القرار معادلة النفوذ مجددا في شمال شرق سوريا بعد أن سمح الانسحاب الأميركي المفاجئ لروسيا ببسط نفوذها كليا على المنطقة.

المتظاهرون في لبنان يواصلون حراكهم رغم الدعوات للحوار

بيروت – قطع المتظاهرون الطرق الرئيسية الجمعة، في بيروت ومناطق عدة، تأكيداً على إصرارهم على شلّ البلد لليوم التاسع على التوالي وتمسكهم بمطلب رحيل الطبقة السياسية، رافضين الدعوة إلى الحوار التي أطلقها عدد من السياسيين على رأسهم رئيس الجمهورية ميشال عون.

ودعا الرئيس اللبناني ميشال عون الخميس المتظاهرين إلى اختيار ممثلين عنهم ليلتقي معهم في "حوار بناء"، من أجل "الاستماع تحديداً إلى مطالبكم، وتسمعون بدوركم من قبلنا مخاوفنا من الانهيار الاقتصادي". كما أبدى انفتاحه على "إعادة النظر في الواقع الحكوميّ، لكن خطابه لم يلق آذاناً صاغية في الشارع.

وعلى غير المعتاد أصدرت الجامعة الأميركية في بيروت الجمعة، بيانا ساندت فيه التحركات الشعبية في البلاد.

وجاء في البيان "إنّ ما يعيشه لبنان هي صرخة وطنيّة حقيقيّة، وهي أكبر حركة توحيديّة وطنيّة منذ سنة 1943، تعبّر بعمق عن معاناة وحاجات شعبنا اللبناني ورغبته العظيمة في إعادة بناء وطنه على قواعد جديدة". وأضاف "السلطات الرسميّة اللبنانيّة يجب عليها أن تحتضن الروح الجديدة التي تحثّ اللبنانيين على الوحدة وعلى التلاقي والعمل معًا من أجل دولة مدنيّة تتجاوز الطائفيّة والمحاصصة وتقوم على قِيَم الحريّة والأخوّة والمساواة والعدالة وعلى قاعدة احترام الحقوق والواجبات للجميع".

وشجب البيان حملات قمع المحتجين قائلا "إنّنا ندين كلّ المحاولات التي تسعى إلى قمع المظاهرات وندعو، مع الشكر، الجيش اللبناني وقوى الأمن إلى حماية المتظاهرين وبينهم العديد من طلاّبنا وأساتذتنا وإدارييننا ومتخرّجينا وهم يدعون إلى لبنان الكفاءة والمحاسبة والتضحية بالذات".

وحث البيان السلطات اللبنانية على "الاستجابة إلى أمنيات شعبنا في وقت قريب بحيث تُتّخذ الإجراءات المؤسّساتيّة الضروريّة للخروج من الأزمة الحاليّة".

وكسر المتظاهرون في الحراك الشعبي غير المسبوق في لبنان للمرة الأولى "محرمات" عبر التظاهر في مناطق تعد معاقل رئيسية لحزب الله وتوجيه انتقادات للحزب ولأمينه العام حسن نصرالله.

وقبل دعوة الرئيس اللبناني إلى الحوار، أعلنت الحكومة خطة إصلاح "جذرية" تضمنت خفضاً بنسبة النصف لرواتب المسؤولين، وتقديمات ووعود بإصدار قانون لاستعادة الأموال المنهوبة، وغيرها، لكن الشارع رفضها أيضا لعدم ثقته بقدرة هذه الحكومة التي لطالما وعدت بالإصلاح ولم تف بالتنفيذ.

الجامعة الأميركية في بيروت خرجت عن تحفظها المعهود وأصدرت بيانا ساندت فيه التحركات الشعبية في البلاد

ويشارك مئات الآلاف من المواطنين بشكل عفوي في الاعتصامات والتظاهرات من دون أي دعوات منظمة أو وقوف جهات محددة خلفهم، ومن كل المناطق والطوائف.

ومنذ 17 أكتوبر لم تتوقف المظاهرات في لبنان، في حين بدأ اللبنانيون بإطلاق وصف الانتفاضة والثورة على تحركاتهم.

وجاءت التحركات كردّ فعل على قرار الحكومة بزيادة الضرائب في إطار إعداد موازنة العام القادم، ولاسيما فرض رسم على تطبيق واتساب، ما اعتبره المحتجون "القشة الذي قسمت ظهر البعير".

ومنذ الأسبوع الماضي أقفلت معظم المؤسسات الرسمية والخاصة في لبنان، على رأسها المصارف، في ظل إضراب عام يفرضه المتظاهرون عبر قطع الطرقات الرئيسية، ولاسيّما الطريق السريع الساحلي الذي يربط المدن الرئيسية ببعضها.

الأزمة السياسية تتيح للمصارف اللبنانية التقاط أنفاسها

ص11

ناشطو حزب الله يهاجمون قوات الأمن اللبنانية

مسيرات العودة في غزة تستمر دون أمل حقيقي

غزة - أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن 16 فلسطينيا أصيبوا، الجمعة، جراء اعتداء الجيش الإسرائيلي على مسيرات العودة الأسبوعية، شرقي قطاع غزة.

وذكرت الوزارة أن 6 من الجرحى أصيبوا بالرصاص الحي، فيما لم توضح طبيعة بقية الإصابات.

وحذرت الهيئة من سوء الأوضاع المعيشية في غزة جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، مطالبة بـ"تدخل المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل إنهاء الحصار، وإلا فإن الانفجار بوجه الاحتلال قادم لا محالة".

وصرح رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في غزة علي الحايك بأن القطاع الخاص في غزة يعمل بطاقة إنتاجية لا تتجاوز الـ15 بالمئة جراء استمرار الانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي للعام الثالث عشر.

وأكد الحايك أن "الظروف السيئة في قطاع غزة لا تزال مهيمنة على اقتصاده في ظل النزيف المتواصل للقطاعات الإنتاجية، والذي ألحق الضرر بالآلاف من النشاطات الاقتصادية في القطاع".

وتوافد المئات من الفلسطينيين، الجمعة، نحو خمس نقاط تقع قرب السياج الأمني الذي تقيمه إسرائيل قرب حدود قطاع غزة، للمشاركة في مسيرات العودة وكسر الحصار الأسبوعية.

وأطلقت "الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار" (مشكّلة من الفصائل الفلسطينية)، على مسيرات هذه الجمعة اسم "أسرانا – أقصانا – قادمون".

ومنذ مارس 2018، يشارك فلسطينيون في مسيرات العودة قرب السياج الفاصل بين شرقي غزة وإسرائيل، للمطالبة بعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم، ورفع الحصار عن القطاع.

ويقمع الجيش الإسرائيلي تلك المسيرات السلمية بعنف، ما أسفر عن استشهاد العشرات من الفلسطينيين، وإصابة الآلاف بجروح مختلفة.

ويقول محمد حلس (21 عاما) إنه لا ينام جيدا ليلة الجمعة "أنا متحمس ليوم الجمعة، أفكر ماذا نريد أن نفعل".

إصابة 16 فلسطينيا، الجمعة، جراء اعتداء الجيش الإسرائيلي على مسيرات العودة الأسبوعية، شرقي قطاع غزة

وعلى الرغم من ذلك، لم يعد يؤمن بأن هذه الاحتجاجات التي تلقى تشجيعا من حركة حماس ستحدث تغييرا في سياسة إسرائيل تجاه غزة المحاصرة منذ عقد.

ويضيف حلس "نريد فعل شيء أكبر ضد الجيش"، مضيفا "سأتوقف عن المشاركة قريبا، هم (الأمن التابع لحماس) يمنعون استخدام الأدوات الخشنة، بهذه الطريقة لن تحقق أي هدف". وشهدت الاحتجاجات لدى انطلاقها مشاركة واسعة وقدرت أعداد المتظاهرين بعشرات الآلاف، لكن هذا الرقم تراجع إلى بضعة آلاف فقط.